ابنوا مساكن
يمكن للناس تحمل تكلفتها

يجب أن نستعيد السيطرة
على سوق الإسكان

لقد بلغت أسعار شراء المساكن وإيجاراتها في أوسلو مستويات قياسية. على مدار أكثر من أربعين عاماً، ترك حزب العمال النرويجي وحزب المحافظين تطوير قطاع الإسكان لشروط السوق. وقد أدى ذلك إلى جعل تكلفة السكن باهظة. النرويجيون لديهم أعلى معدل ديون في العالم، وما زالت أسعار المساكن ترتفع.

يريد حزب الحُمر RØDT:

بناء مساكن بأسعار معقولة

نحن بحاجة إلى إعادة التعاونيات السكنية غير الربحية، ولهذا يجب تغيير القانون. يجب أن تُمنح هذه التعاونيات إمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة وفترات سداد طويلة من بنك الإسكان (Husbanken) . بذلك يمكنها تقديم مساكن جيدة وبأسعار مناسبة للناس.

لقد فعلناها من قبل

هل يبدو من المستحيل استعادة السيطرة على سوق الإسكان؟ في الواقع، لقد تحقق ذلك من قبل. فبعد الحرب العالمية الثانية، تم بناء عشرات الآلاف من مساكن التعاونيات السكنية في أوسلو بأسعار كان بإستطاعة معظم الناس تحملها. وفي الوقت نفسه، كانت أسعار إيجار المساكن خاضعة لتنظيم السلطات.

يمكننا القيام بذلك مجدداً.
في السويد وفنلندا والدنمارك يطبقون بعض هذه السياسات بالفعل. ففي كوبنهاغن، حوالي 20% من جميع المساكن هي ما يُسمى بـ «المساكن العامة/ allmennboliger». وهي قطاع غير ربحي مستقل عن السوق. إن وجود عدد كافٍ من هذه المساكن يساهم في كبح ارتفاع أسعار جميع المساكن. وهذا يفيد الجميع باستثناء المضاربين.

www.pdf-arkivet.no (2025)

يعمل حزب الحُمر RØDT من أجل:

استخدام أراضي الدولة

في أوسلو، تمتلك الدولة والبلدية العديد من الأراضي المخصصة للإسكان. اليوم يتم بيع كل هذه الأراضي لمن يدفع أعلى سعر. يجب بدلاً من ذلك استخدامها لبناء مساكن بأسعار مناسبة بإدارة عامة.

إيقاف المضاربة
أكبر المطورين يسيطرون على أراضٍ في جميع أنحاء المدينة. وهم يبطئون أنشطة البناء لرفع الأسعار. يجب أن تمنح البلدية الحق في الاستيلاء على المشاريع عندما تتلكأ الشركات الخاصة.

جودة السكن، وليس "آلات سكن"
يجب توفير المدارس والمساحات الخضراء وخدمات الشباب والمرافق الرياضية أولاً وليس آخراً. يجب أن تكون المساكن واسعة بما يكفي حتى لا يضطر الناس للنوم في غرفة المعيشة. ويجب بناء مجموعة متنوعة من المساكن.

خفض الإيجارات للجميع
في أوسلو والنرويج لم تعد الإيجارات تخضع للتنظيم. وقد أدى ذلك إلى دوامة من ارتفاع الأسعار. يجب إنشاء نظام يحدد سقفاً للإيجارات. وهناك حاجة إلى قانون إيجار جديد يضمن حقوق جميع المستأجرين.

لا لأسعار السوق في المساكن البلدية
اليوم، يدفع أفقر سكان أوسلو سعر السوق للإقامة في مساكن بلدية. لا يستطيع الكثيرون تحمّل ذلك، ويضطرون إلى التقدم بطلب للحصول على دعم مالي إضافي شهرياً. يجب تحديد الإيجار بحيث يتمكن الناس من تحمل تكلفة هذه المساكن.

الحد من AirBnB والإيجارات قصيرة الأجل
يتم استخدام آلاف الشقق كـ «أكواخ في المدينة»، أو كمساكن للشركات أو للإيجار القصير الأجل للسياح. يجب على البرلمان منح البلدية سلطة وضع قواعد لهذه المساكن بحيث تُستخدم كمساكن عادية بدلاً من ذلك.

www.pdf-arkivet.no (2025)